الأمم المتحدة

A/70/280/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
15 September 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون
البند ١٤٠ من جدول الأعمال المؤقت*
وحدة التفتيش المشتركة

إدارة السجلات والمحفوظات في الأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون ”إدارة السجلات والمحفوظات في الأمم المتحدة“ (انظر A/70/280).

* A/70/150.

290915 280915 15-15647 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

موجز

تسعى وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها المعنون ”إدارة السجلات والمحفوظات في الأمم المتحدة“ (انظر A/70/280) إلى تقييم ما إذا كانت السياسات والإجراءات الحالية تتيح إدارة مصادر المعلومات هذه بفعالية، سواء في مواقع المقرات أو في الميدان. وهذا التقرير الموجه إلى جمهور لا يقتصر على موظفي إدارة المعلومات المحترفين يهدف، من خلال التوصيات الواردة فيه، إلى نشر التوعية بين طائفة واسعة من المكونات لأهمية إدارة السجلات والمحفوظات.

وتعرض هذه المذكرة آراء الأمين العام ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشأن التوصيات الواردة في التقرير. ولقد جُمعت الآراء استنادا إلى المساهمات المقدمة من المنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، الذي رحب بالتقرير وأيد بعض الاستنتاجات الواردة فيه

أولا - مقدمة

١ - تسعى وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها المعنون ''إدارة السجلات والمحفوظات في الأمم المتحدة'' (انظر A/70/280) إلى تقييم ما إذا كانت السياسات والإجراءات الحالية تتيح إدارة مصادر المعلومات هذه بفعالية، سواء في مواقع المقرات أو في الميدان. وهذا التقرير الموجه إلى جمهور لا يقتصر على موظفي إدارة المعلومات المحترفين يهدف، من خلال التوصيات الواردة فيه، إلى نشر التوعية بين طائفة واسعة من المكونات لأهمية إدارة السجلات والمحفوظات.

ثانياً - تعليقات عامة

٢ - أعربت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة عن ترحيبها بالتقرير. وذكرت أنها تدرك وتقدر الجهد الذي بذل في إعداده، وتعتبره إسهاما قيما في تعزيز عملية إدارة السجلات والمحفوظات من خلال تحسين الحوكمة، وزيادة المساءلة والشفافية، وتعزيز إدارة المعارف، بما في ذلك تحسين حفظ السجلات والذاكرة المؤسسية، وهذا أمر يمكن أن يؤدي إلى تعزيز وزيادة كفاءة صنع القرار وإدارة المخاطر.

٣ - ورغم أن المنظمات أعربت عن ارتياحها للتقرير بصفة عامة، فإنها أشارت إلى أنه كان يمكن أن يتعزز بإضافة تفاصيل عن السياق وعن الاعتبارات المتعلقة بالمنافع المحققة مقابل التكاليف، والتدابير التي اتخذتها المنظمات بهدف تخفيف المخاطر. وذكرت المنظمات مثالا واحدا ورد في التقرير؛ حين خلصت وحدة التفتيش المشتركة إلى أن القرار الذي اتخذته إحدى المنظمات بإنهاء تمويل وحدة إدارة السجلات أفضى ''إلى نتائج سلبية وولدت مخاطر تجاوزت بكثير نسبة التكاليف ''التي وفرتها'' هذه القرارات'' (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٨٥). بيد أن تدابير التخفيف من حدة المخاطر والسياق التشغيلي في تلك القضية لم تُذكر في التقرير.

٤ - وأعربت المنظمات عن اتفاقها مع وحدة التفتيش المشتركة فيما يتعلق بصلاحية نتائج الاستقصاء المستخدمة في استخلاص بعض الاستنتاجات الواردة في التقرير، بما تنطوي عليه من ''انحياز محتمل قد يؤثر على النتائج (انظر المرجع نفسه، المرفق الثامن). فعلى سبيل المثال، أشارت المنظمات إلى أن من الصعب استخلاص استنتاجات ذات صلة من خلال مقارنة الأمانة العامة بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وبالإضافة إلى ذلك، وكما ذُكر في التقرير، فإن الافتقار إلى بيانات الأساس تزيد تعقيد المقارنات والاستنتاجات. ومع أن المقابلات التي جرت أثناء إعداد التقرير، والاستقصاءات والاستبيانات التي

استُخدمت، كانت موجهة إلى المكاتب التي نفذت بعض عناصر برنامج إدارة السجلات، فإنها لم تعطِ صورة عن الفجوات التي لا تزال قائمة. فعلى سبيل المثال، أجرت الوحدة استقصاءً بشأن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، دون اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أو اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، أو اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ.

٥ - وأشارت المنظمات أيضا إلى أن منهجية ونطاق التقرير كانا محدودين بسبب التركيز على الترتيبات المؤسسية والإدارة في الوقت الراهن. ومثلما ذُكر في التقرير، لم يشُر إلى السجلات الرقمية، رغم أنها تمثل ما يصل إلى ”٩٨ في المائة من مجموع“ عدد السجلات (انظر المرجع نفسه، الفقرة ١٦).

٦ - وإضافة إلى ذلك، أشارت المنظمات إلى أن التقرير كان يمكن أن يستفيد من تسليط الضوء على الممارسات الجيدة، ولا سيما في مجال آليات الرقابة الداخلية في السياقات التشغيلية اللامركزية. ووافقت المنظمات على الاقتراح الوارد في التقرير، الذي دعا إلى تطبيق هذه التدابير (انظر المرجع نفسه، الفقرة ١١٨)، وذكرت كذلك أن إيراد أمثلة محددة مستقاة من المنظمات التي نفذت تلك التدابير كان يمكن أن يجعل التوصيات ملموسة وبناءة بشكل أفضل.

٧ - وأُبديت تعليقات على الاقتراح الداعي إلى توظيف مديري السجلات والمحفوظات برتبة مدير بدلا من الرتبة ف-٥ في جميع الحالات (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٨٦)، حيث أشارت المنظمات إلى وجوب أن يرتبط المنصب بالمساءلة والمسؤوليات المنوطة بالدور، في سياق هيكل الحكم الرشيد.

٨ - وإضافة إلى هذه الجوانب من التقرير، وافقت المنظمات على أن التوصيات، التي تتسم باتساع نطاقها فضلا عن تعقيدها وصعوبتها، توفر خريطة طريق لتحسين الأداء في هذه المهمة التشغيلية الأساسية، وأنها يمكن، إذا تم تنفيذها ورصدها بشكل فعال، أن تساعد على تحسين الممارسات الحالية لإدارة السجلات والمحفوظات في جميع كيانات الأمم المتحدة التي شاركت في عملية التقييم.

٩ - وأعربت المنظمات أيضا عن موافقتها بصفة عامة على الرؤية التي أُعرب عنها في التقرير، التي دعت إلى التعامل مع التوصيات بوصفها مشاريع مشتركة، بما يتفق والخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، التي وضعتها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، مع الدمج الطوعي للموارد والجهود بهدف التصدي لتحديات من قبيل الحفظ الرقمي. وسيكون لذلك أهمية حاسمة على نحو خاص لأن الموارد المخصصة لوظائف إدارة السجلات والمحفوظات محدودة للغاية، مثلما ذُكر في التقرير.

١٠ - ومع ذلك، فإن بعض المنظمات أشارت إلى أن احتياجات العمل تدفع إلى اعتماد نظم معلومات ملائمة لإدارة السجلات والمحفوظات وفقاً لجدول زمني يحتمل ألا يكون ملائما لوضع نهج مشترك في إطار الأمم المتحدة. وشددت أيضا على أن عملية إدارة السجلات والمحفوظات لا تشكل سوى عنصراً أساسياً واحداً فقط من العناصر المكونة لحل للعمل يهدف إلى تلبية الاحتياجات الأوسع نطاقاً للمنظمة ككل، ولذا ينبغي أن ينظر أيضا من منظور كليّ إلى حلول إدارة السجلات والمحفوظات التي تعتمدها أي منظمة بمفردها. ويمكن أن يكفل هذا النهج إمكانية دمج الحل المعتمد دمجاً كاملاً ضمن الإطار الأوسع لنظم تكنولوجيا المعلومات الموجودة بالفعل، وبخاصة تخطيط موارد المؤسسة، ومنصات التراسل والتعاون. واعتُبر هذا المنظور الواسع عنصرا أساسيا لكفالة ترشيد إدارة السجلات والمحفوظات من أجل استيعاب جميع جوانب الوثائق والاتصالات والسجلات (مثل البريد الإلكتروني، على نحو ما أشارت إليه وحدة التفتيش المشتركة). وباتباع مثل هذا النهج، يمكن دمج إدارة السجلات والمحفوظات ضمن المسار الرئيسي للنظم القائمة، بدلا من اعتبارها نشاطا هامشياً أو حتى ثانوياً.

١١ - وأخيرا، اتفقت المنظمات مع وحدة التفتيش المشتركة على أن إدارة السجلات والمحفوظات تشكل عنصرا بالغ الأهمية في إطار إدارة المعلومات الأوسع نطاقاً، وأن الالتزام بممارسات إدارة المعلومات يجب أن يظل قوياً.

ثالثا - تعليقات محددة على التوصيات

التوصية ١

ينبغي أن يراجع الأمين العام وكل رئيس من الرؤساء التنفيذيين لكيانات الأمم المتحدة المشمولة بهذا التقرير أطرهم التنظيمية التي تحكم إدارة السجلات والمحفوظات وأن يدمجوها ضمن مجموعة شاملة لا لبس فيها من مبادئ وإجراءات عملية المنحى وقواعد لمواكبة التغيرات التي تشهدها بيئة وتكنولوجيات إمساك السجلات، وبما يشمل كامل دورة حياة المعلومات المسجلة. وينبغي أن يكفلوا الامتثال الصارم لهذه المبادئ والإجراءات والقواعد فيما يخص أي مواد تحدَّد على أنها سجلات للمؤسسة أو الكيان.

١٢ - أيدت المنظمات التوصية ١ التي دعت إلى استعراض الأطر التنظيمية الحالية التي تحكم إدارة السجلات والمحفوظات، ودمجها على شكل مبادئ وإجراءات وقواعد عملية المنحى لمواكبة التغيرات التي تشهدها بيئة وتكنولوجيات مسك السجلات، ولا سيما بالنظر إلى الزيادة الهائلة في حجم السجلات الرقمية وعدد أشكالها. وأشارت المنظمات إلى أن الزيادة

السريعة في عدد الوثائق الإلكترونية وحجم البيانات تمثل مصدر تكلفة تثير قلقا جدّياً، وتنطوي على احتمال خطر كشفها بدون إذن إذا تُركت هذه السجلات الرقمية دون إدارة.

١٣ - وأشارت الأمانة العامة إلى أن بعض مواقع عمليات حفظ السلام، وبخاصة في البيئات الميدانية المعرضة للنزاعات، تتحمل أصلا تكاليف تتجاوز التكاليف المتوسطة لتخزين المعلومات الإلكترونية، لأن المعلومات التي لا تدار بشكل مناسب تهدد سلامة الموظفين وأمنهم. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت الأمانة العامة على أن ثمة حاجة إلى كفالة امتثال جميع المكاتب للمبادئ والإجراءات والقواعد السارية، وتحقيقاً لهذا الغرض رحبت بالاقتراح الداعي إلى أن تتعاون وحدات إدارة السجلات والمحفوظات وأجهزة الرقابة في سبيل إنتاج أداة مشتركة لمعالجة مخاطر إدارة السجلات والمحفوظات يمكن أن يستعان بها في عمليات المراجعة وفي غيرها من عمليات التقييم المعتادة (انظر المرجع نفسه، الفقرة ١٠٢). ووافق الأمين العام على ما ورد في التقرير من ملاحظات شددت على أهمية استعراض السياسات والإجراءات وتحديثها لكفالة أن تكون عملية المنحى بشكل كافٍ، بما في ذلك فيما يتعلق بإدارة رسائل البريد الإلكتروني بوصفها سجلات. وأشار إلى تزايد استخدام البريد الإلكتروني لتبادل المعلومات والوثائق الحساسة نظراً لعدم وجود أداة لتخزين السجلات على نطاق المنظمة بأسرها، وذكر أن السياسة الحالية التي وضعتها وحدة إدارة المحفوظات والسجلات تقدم توجيهات عامة بشأن البيانات الإلكترونية، ومع ذلك يُحبّذ توفير توضيحات إضافية حول كيفية تطبيق سياسة إدارة السجلات والمحفوظات على البريد الإلكتروني.

التوصية ٢

يكون الأمين العام وكل رئيس من الرؤساء التنفيذيين لكيانات الأمم المتحدة المشمولة بهذا التقرير، وكذلك كبار المديرين فيها، مسؤولين عن قيام جميع الإدارات، والمكاتب وسائر الكيانات التي تقع تحت مسؤولياتهم بإعداد العناصر الأساسية لبرامج إدارة السجلات وتطبيقها على جميع السجلات التي يكونون مسؤولين عنها إدارياً.

١٤ - وافقت المنظمات على التوصية ٢ التي دعت إلى مساءلة الإدارة بشأن تطبيق العناصر الأساسية لإدارة السجلات. ومع ذلك، أشارت المنظمات إلى أن ذلك يمكن أن يثير تحديات في ظروف معينة. ففيما يتعلق بعمليات حفظ السلام بوجه خاص، أشارت المنظمات إلى أن رؤساء الأركان، رغم أنهم يتحملون رسميا مسؤولية الإشراف على أنشطة إدارة المعلومات، على النحو المشار إليه في الفقرة ١١٥ من التقرير، فإن لكل بعثة أن تتصرف بمرونة لتكييف اختصاصات رئيس الأركان لتنفيذ الولاية التي يحددها مجلس الأمن. لذا فمن الضروري، على

أقل تقدير، أن يفهم جميع أصحاب المصلحة المعنيين أن المساءلة بشأن إدارة المعلومات تقع على عاتق رئيس الأركان في البعثة.

التوصية ٣

يكفل الأمين العام وكل رئيس من الرؤساء التنفيذيين لكيانات الأمم المتحدة المشمولة بهذا التقرير تخصيص ما يناسب من الوقت والموارد لإدراج برامج مكيفة للتدريب على إدارة السجلات والمحفوظات داخل المؤسسة ينفذها خبراء متمرسون في إدارة السجلات والمحفوظات، في المقر وفي الميدان، يستفيد منها (أ) كبار المديرين والمديرون من المستوى المتوسط؛ و (ب) منسقو السجلات وغيرهم من الموظفين المعنيين بأنشطة إدارة السجلات والمحفوظات؛ (ج) الموظفون عامة.

١٥ - أعربت المنظمات عن تأييدها التوصية ٣ بصفة عامة، وأقرت بالحاجة إلى موارد كافية لتدريب الموظفين على عمليات وإجراءات إدارة السجلات والمحفوظات. وذكرت المنظمات أنها تجاهد لكفالة إتاحة التدريب على جميع السياسات والإجراءات المؤسسية، ولكنها أشارت أيضا إلى أن توفر الموارد المتاحة للتدريب، بما يشمل توفير الخبرة في مجال إدارة السجلات والمحفوظات، يخضع لموافقة الهيئات التشريعية.

التوصية ٤

يكفل الأمين العام وكل رئيس من الرؤساء التنفيذيين لكيانات الأمم المتحدة المشمولة بهذا التقرير استجابة نظم المعلومات التي تتلقى أو تنشئ أو تدير السجلات الإلكترونية للمعايير الدولية الخاصة بمسك السجلات وحفظ السجلات والمحفوظات الرقمية.

١٦ - وافقت المنظمات على التوصية الداعية إلى كفالة أن تكون نظم المعلومات ذات الصلة مستوفية للمعايير الدولية لمسك السجلات وحفظ السجلات والمحفوظات الرقمية. ومع ذلك، أشارت عدة منظمات إلى أن تنفيذ تلك المعايير يمكن أن يرتب تكلفة كبيرة، ولا سيما بالنسبة للعمليات الميدانية مثل حفظ السلام. ففي مثل تلك البيئات، سيظل استيفاء المعايير الدولية لإدارة السجلات والمحفوظات يمثل تحدياً، لأن ذلك يقتضي عمليات تشغيلية ثابتة ومرقمنة تجري عبر الاتصال بالشبكة، وتلبي في الوقت نفسه مقتضيات الشفافية وتكفل بقاء المعلومات الحساسة آمنة وسليمة.

التوصية ٥

ينشئ الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنيين بالتنسيق، فرقة عمل مشتركة بين المؤسسات يرأسها خبير متمرس في إدارة السجلات والمحفوظات، وتضم فرقة العمل الكيانات الأكثر اهتماماً بوضع نهج مشترك لحفظ السجلات الرقمية ذات الأمد البعيد و/أو الدائمة (الاستراتيجية، والسياسة، والبنى التحتية).

١٧ - أقرت المنظمات بأهمية حفظ السجلات الرقمية، وأشارت إلى حفظها يمثل جانبا مهما من جوانب إدارة السجلات والمحفوظات. ومع أن بعض المنظمات أشارت إلى أن لديها ما يكفي من القدرات والموارد لتنفيذ نهجٍ رقميٍ راسخٍ ومستدامٍ خاصٍ بها، فإن المنظمات أعربت بصفة عامة عن تأييدها للاقتراح الوارد في التوصية ومفاده أن وضع نهج مشترك بين جميع الوكالات المعنية، من خلال إنشاء فرقة عمل، يمكن أن يكون مفيداً.

التوصية ٦

ينبغي أن تطلب الجمعية العامة ومجالس إدارة كيانات الأمم المتحدة المشمولة بهذا التقرير من الأمين العام والرؤساء التنفيذيين المعنيين تقديم مقترح مشروع مؤسسي أو مشروع مشترك لتعزيز إدارة السجلات والمحفوظات بصورة متسقة داخل كيانات كل منهم.

١٨ - أيدت المنظمات التوصية ٦ المتعلقة بمقترحات المشاريع المؤسسية أو المشتركة الداعية إلى تعزيز إدارة السجلات والمحفوظات، وأشارت إلى أنها موجهة إلى مجالس الإدارة.